

الراشد يهنئ نظيره السعودي بفوز المملكة بمقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة



على الراشد مترشحا اجتماع مكتب المجلس

الى مزيد من التقدم والإزدهار والنماء ونصرة قضاياها المشروعة، كما يسرني ان اشيد بعمق الروابط الحميمة والعلاقات الأخوية الوطيدة المتصلة الجذور التي تؤلف بيننا جميعا وما نحرص عليه جاهدين من اجل تعزيز التعاون المشترك القائم ما فيه خير وصالح الأمة العربية والإسلامية جمعاء». من جانب آخر: بعث رئيس مجلس الأمة على الراشد ببرقة نظيره «رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية نبيه بري» وذلك للأطمئنان على صحته اثر الوعكة الصحية التي تعرض لها مؤخرا.

من جانب آخر، عقد مكتب المجلس اجتماعه الـ 15 (الانثني) برئاسة رئيس مجلس الأمة على الرشيد وحضور أعضاء المكتب، وقال أمين سر المجلس النائب كامل العوضي في تصريح صحفي إن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

بعث رئيس مجلس الأمة على الراشد ببرقية نظيره «رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية د.عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ» وذلك لتهنئته بفوز المملكة العربية السعودية الشقيقة وحصولها على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقال الراشد في برقيته: «يسرور أفعم قلوبنا جميعا واشاع فيه الثقة والابتهاج، يسعدني ان ازجي لمعالكم باسمي ونيابة عن اخواني اعضاء مجلس الأمة الكويتي اطيب التهاني مقرونة بأصدق التمنيات بالتفويق والنجاح بمناسبة فوز الشقيقة المملكة العربية السعودية وتزكيتهما لتتبوأ مقعدا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد حظيت هذه التزكية بموافقة ومباركة من الأسرة الدولية تاكيدا للثقة والمكانة والدور المهم الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية بين قريباتها والبعد السياسي الهادف لتحقيق طموح وتطلعات الدول العربية والإسلامية الشقيقة

الجيران يسأل المعوشي عن مركز الوساطة

الجزيرة؟ علما بان لهذا التنظيم امتدادا في الكويت والجزيرة العربية؟ وإذا كان لهم جهود فالمرجو تزويدي بها وما أهم نتائجها التي تحققت على يد العاملين في مراكز الوساطة؟

منهج الوساطة في الإسلام أم أنها اتخذت فكرا محمدا ومنهجيا معروفا من خلال علمائه ومفكره ومؤسساته العلمية والدعوية التي جاءت مذكرة خلال المطبوعات سواء كانت داخل العالم العربي أم خارجه؟

3- هل تمت مناقشة حالات فكرية متطرفة وتم التوصل إلى إقناعها بالوساطة؟ أرجو تزويدي بكشف بهذه الحالات.

4- أرجو تزويدي بكشف بأسماء العاملين في المراكز التابعة للوساطة سواء داخل أو خارج الكويت، وما مؤهلاتهم العلمية؟ وما أعمالهم المنوطة بهم؟

5- ما الأهداف التي تحققت من إنشائها المركز حتى تاريخ اليوم.

6- ما قيمة الأموال التي تم صرفها؟ ومن المستفيد؟ وأي غرض من الصرف منذ الإنشاء حتى تاريخه؟

7- هل المركز الوسيط دور في معالجة ما يعرف بتنظيم أسود

وجه النائب د.عبدالرحمن الجبران سؤالا إلى وزير الأوقاف ووزير الشؤون الإسلامية شريدة المعوشي قال في مقدمته: شكلت اللجنة العليا لتعزيز الوساطة بقرار مجلس الوزراء رقم 833 لسنة 2004م برئاسة وزير العدل هدفها نشر وساطة الإسلام وتعزيز مبادئها في نفوس جميع فئات وأفراد المجتمع، ومن أهم أهدافها معالجة قضية التطرف في الكويت، وتبنت اللجنة المنهج الوقائي وليس العلاجي وذلك لتحسين المجتمع من التطرف والأرهاب والأفكار الشاذة.. واتخذت شعار «لا افراط ولا تفريط».

وعلى ضوء ذلك سأل الجبران عن الآتي:

- 1- هل تم عرض مؤلفات مركز الوساطة على لجنة مراقبة الكتب والمطبوعات؟ وإذا تم ما ملاحظات اللجنة على المطبوعات؟ وهل تم أخذها بعين الاعتبار؟
- 2- هل أوضحت المطبوعات



د. عبد الله الجبران

الحريجي لإنشاء فرع للمعهد الديني في الجهراء

(مصلى للرجال وآخر للنساء + دورات مياه للرجال وآخر للنساء) ومؤذن يقوم بإقامة الصلوات يرافقه عامل نظافة يقوم بأعمال النظافة للمصلى بالإضافة إلى القيام بالصيانة الدورية للمصلى طوال العام. وقال النائب الحريجي إن الله سبحانه وتعالى أكد على أهمية المسجد بقوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يستجيب له فيها بالغدو والأصا). وأضاف الحريجي: إن مرتادي هذه الطرق والمسافرين من المواطنين والمقيمين في أمن الحاجة للمصلى خصوصا عندما تحضرهم الصلاة وهم يمشون عشرات الكيلومترات ولا يجدون مصلى واحدا.

تقدم النائب سعود الحريجي باقتراح برغبة قال فيه: نظرا لما للتعليم الديني من دور في تطوير التعليم في الكويت ونظرا لعدم وجود فرع للمعهد الديني في محافظة الجهراء على كبر مساحتها وكثافتها السكانية إلا انه لا يوجد مرفق حيوي مثل فرع للمعهد الديني (بنين - بنات) لجميع المراحل الدراسية في المحافظة.

واقترح إنشاء فرع للمعهد الديني (بنين - بنات) في محافظة الجهراء لجميع المراحل الدراسية.

كما تقدم النائب سعود الحريجي باقتراح برغبة آخر بإقامة مصليات مجهزة على الطرق السريعة وطرق السفر وذلك من خلال تجهيز



سعود الحريجي

التجمع الإسلامي السلفي: قانون شراء فوائد القروض مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية

كما لا يفرق بين من تم تصحيح دينه من قبل البنك المركزي، وذلك الذي لم يتم تصحيح دينه، وأيضا لم يفرق بين من اقترضت حاجة ضرورية او اقترض لترف او لحاجة كمالية.

ونشير الى ان الموافقة على هذا القانون هي وسيلة لنصرف اعين كثير من الناس والنواب عن خطوة اعظم جرما وهي قانون آخر لإعفاء كبار المدينين الذين لم يلتزموا بالسداد في المديونيات الصعبة وفقا للقانون 1993/41 حيث وافقت اللجنة المالية مؤخرا على إسقاط مئات الملايين عن قلة قليلة من أولئك المدينين غير الملتزمين، وتقرير اللجنة المالية هذا معروض على مجلس الأمة الآن، ولو مر هذا القانون في مجلس الأمة فسوف تتكبد الدولة هذا الملايين بل المليارات نتيجة لقضايا التعويض التي سترفع مطالبة بمعاملة من سدد في الأعوام 93-94-95-96-97 معاملة من تأخر 20 عاما وتفاصيل قانون المصلحة. اننا نهييب بأعضاء مجلس الأمة على الوقوف بذكاء امام ما يخطط من انتهاك سافر للمال العام.

يؤكد التجمع الإسلامي السلفي أن قانون شراء رصيد القروض من البنوك التقليدية مخالف وافقت عليه اللجنة المالية البرلمانية مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور، حيث يفضل هذا القانون المقترضين من هذه البنوك على المتعاملين مع البنوك الإسلامية، كما ينظم كل من لم يقترض من المواطنين، ومن قام بسداد دينه، فيضرب بأحكام العدالة التي نصت عليها الشريعة كما نص عليها الدستور عرض الحائط وبشكل سابقة خطيرة يطمح الى المعاملة بمثلها كل من سيقترض في المستقبل، كما يحرم مئات الآلاف من الكويتيين الداخلين الى سوق العمل على المتعاملين في المال العام. ان شرائح كثيرة من المواطنين هم اولي بالمعاملة من الملايين التي ستقتطع مثل المتقاعد والمبتلي للمساعدات الاجتماعية من وزارة الشؤون الذين لا يسمح لهم بالاقتراض، رغم انهم اولي من غيرهم بالرعاية وهم احوج الى المساعدة.

القانون الذي اقرته اللجنة المالية لا يفرق بين المدين المعسر والمدين القادر على السداد،

الهاشم تسأل الصالح عن إلغاء مرسوم إنهاء عضوية 3 مفوضين من هيئة أسواق المال

المفوضين، ويكون مسؤولا مع بقية المفوضين عن إدارة الهيئة...».

وتنص المادة 13 من القانون المشار اليه على ان: «يكون اجتماع مجلس المفوضين صحيحا اذا حضره أغلبية المفوضين، على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه...».

ووفقا للنصين السابقين، فإن رئيس الهيئة يمثلها امام القضاء والغير، إلا ان هذا التمثيل يجب ان يكون تنفيذيا لقرارات مجلس مفوضي الهيئة الذي يلزم لصحة اجتماعاته حضور 3 مفوضين على الأقل، يكون من بينهم الرئيس او نائبه، وحيث صدر المرسوم الأميري رقم 2011/407 بإنهاء عضوية 3 مفوضين من هيئة أسواق الأموال.

وجهت مراقب مجلس الأمة النائبة صفاء الهاشم سؤالي الى وزير التجارة والصناعة آنس الصالح قائلة في الأول منهما ما يلي: تنص المادة 8 من القانون 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، على انه: «يمثل رئيس الهيئة أمام الغير والقضاء، ويولي عمل المدير التنفيذي، وينفذ قرارات الهيئة، كما يولي الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها، ويمارس اختصاصاته وفق القوانين واللوائح والقرارات التي يقرها مجلس



بدر البذالي

تقدم النائب بدر البذالي باقتراح برغبة قال في الأول منها: نظرا للضغط الواقع على القضاء ولسرعة البت في الإجراءات والقضايا فلابد من إنشاء جهاز يختص بنظر المنازعات والقضايا الإدارية بين الوزارات والهيئات الحكومية، حيث ان إنشاء هذا الجهاز سيعمل على تخفيف الضغط على القضاء ويصعب في مصلحة الدولة وللخزانة العامة للدولة في النهاية. واقترح ان ينشأ جهاز يكون اختصاصه قضائي وإداري ويتبع وزير العدل يختص بالنظر في المنازعات والقضايا بين الوزارات والهيئات الحكومية وتكون قراراته بائنة ونهائية فيما يخصها. وقال في اقتراحه الثاني: نظرا لعدم قدرة الأمة غير الوظيفة بعد وفاة العائل على توفير المستلزمات الضرورية لابنائها من شراء سيارات او غيره من أمور بالأساط، الأمر الذي يؤدي الى زيادة معاناتها ومعاناة أبنائها أكثر بعد وفاة عائلهم، مطالبا بتحويل مسمى أنصبة المرحوم لدى التأمينات الخاص بامرلته غير الوظيفة التي مسمى راتب تقاعدي باسم الأرملة.

عبدالله لرفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي إلى 1000 دينار



د. خليل عبد الله

تقدم النائب د.خليل عبدالله باقتراح برغبة قال فيه: انطلاقا من المادة 20 من الدستور وتحقيق الرخاء للمواطنين ومن مبدأ توفير الدولة العيش الرغد والحياة الكريمة لمواطنيها ونظرا للمشاكل التي يعاني منها المتقاعدون وأهمها قلة الدخل وعلى ضوء ذلك اقترح رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمواطنين بحيث لا يقل عن 1000 دينار، وتوفير فرص العمل لمن يرغب من المتقاعدين بما يتناسب مع مؤهلاتهم وذلك للاستفادة من خبراتهم وما يملكونه من موروث اجتماعي وقيمي، وتقديم راتب استثنائي دوري لكل متقاعد وذلك قبل شهر رمضان الكريم.

الدبوس: العرائض لم تتوصل إلى التعمد في ظلم موظفي «النفط»



عصام الدبوس

أكد مقرر لجنة العرائض والشكاوى عصام الدبوس أن اللجنة لم تصل إلى الآن لما يؤكد أن هناك تعسدا قد حدث في ظلم شخص بعينه في تعميم ترقية النفط 27/2012 ووصلنا الى ان الظلم الذي وقع سببه هو نظام الترقية المحجف الذي تم العمل به. وقال الدبوس في تصريح بمجلس الأمة أمس عقب اجتماع اللجنة: عقدت لجنة العرائض والشكاوى بصفتها لجنة تحقيق في ترقية النفط اجتماعا أمس مع الرئيس وأعضاء اللجنة التي شكلها وزير النفط لبحث تطلعات ترقية النفط، كما اجتمعت مع عدد من الممثلين من تعميم الترقية. وأكد الدبوس ان اللجنة تسابق الزمن من أجل إنجاز تقريرها قبل مهلة المجلس التي تنتهي في 2 مايو، مشيرا الى انه بدأت تتكون عقيدة لدى أعضاء اللجنة بان اللحل الموجود لا تريد ادخاله في دائرة الشك والريبة، حيث ان نظام التقييم المعمول به في تعميم الترقية غير عادل ويتمثل في توزيع الدرجات التقديرية لطالبي شغل هذه المناصب حيث اختصت اللجنة لنفسها في التقييم وفق هذا النظام 70٪ من النسبة الكلية.

هل اقام رئيس مفوضي هيئة أسواق المال دعوى بإلغاء المرسوم الأميري رقم 2011/407، وفي حالة قيامه بذلك يرجى موافاتها بالطرف الذي أقيمت ضده هذه الدعوى، وما آلت اليه من احكام، وكذلك صورة من صحيفه الدعوى والأحكام الصادرة فيها، كذلك صورة من صحف الدعوى والأحكام في القضايا المختصة فيها الهيئة والمتعلقة بهذا الشأن إن وجدت، وهل هناك قرار من مجلس مفوضي الهيئة لرفع هذه الدعوى؟

واضافت انه في حال وجود مثل هذا القرار يرجى تزويدنا بصورة منه، وصورة من محضر الاجتماع الذي صدر فيه القرار، وبيان أسماء مفوضي الهيئة الحاضرين، وفي حالة عدم وجود قرار من مجلس المفوضين، وصور القرار من رئيس الهيئة فقط، يرجى موافاتها بذلك، هل

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم 3 مكررا الى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة:



صفاء الهاشم

وهل هذا القرار او اللائحة - في حالة وجوده - قد صدر ضمن اللائحة الإدارية والمالية وشؤون الموظفين، أم انه قرار او لائحة منفصلة بذاتها؟ ويرجى موافاتها في جميع الأحوال بصورة من اللوائح الإدارية والمالية وشؤون الموظفين بالهيئة، او أي تعديلات عليه.

إذا تجاوزت الـ 45 عاما عسكر: 350 دينارا مساعدة للمرأة الكويتية

مادة 1: تضاف الى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 المشار اليه مادة جديدة برقم 3 مكررا نصها الآتي: مع مراعاة المادة (2) يحق للمرأة الكويتية التي تجاوزت عمر 45 عاما مساعدة مالية لا تتجاوز 350 دينارا وذلك بناء على اللوائح والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة 2: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

نصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 3 مكررا الى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة على الآتي: لقد صدر المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة ليرسخ مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي وليؤكد ما نص عليه الدستور من الباب الثاني منه وخاصة في المادة الثامنة التي تنص على ان «تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ

الفرص للمواطنين»، وحيث ان الدولة توفر المعونة الاجتماعية للمواطنين وتقدم مساعدة مالية للأسر والأفراد الكويتيين المحتاجين لهذه المساعدة وذلك لتوفير الحياة الكريمة لهم في ظل غلاء المعيشة وكذلك لتوفير الأمن والاستقرار لحياتهم الاجتماعية وحيث ان المرأة الكويتية التي تجاوزت الـ 45 عاما وليس لها معاش تقاعدي او دخل شهري تستفيد منه تعتبر في أمس الحاجة لهذه المساعدة المالية في ظل ظروف غلاء المعيشة ولكي تستطيع مواجهة أعباء الحياة المتزايدة وحيث ان سنها لا تسمح لها بالعمل او بإيجاد دخل شهري ثابت تستفيد منه، لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي يقضي في مادته الأولى بإضافة مادة جديدة برقم 3 مكررا الى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 المشار اليه تنص على ان يحق للمرأة الكويتية التي تجاوزت عمر 45 عاما مساعدة مالية 350 دينارا وذلك بناء على اللوائح والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.».

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم 3 مكررا الى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة:



عسكر العنزي

تجمع الميثاق: الوحدة الوطنية شيدت أسوار الكويت ضد الغزاة

متخذة من تداعيات الأحداث السياسية واختلاف الآراء والمواقف حولها نزية لبث هذه السوم، ومن الأسف الشديد ان تكون اداة هذه الفتنة المستجدة البعض القليل من النخبة الواعية والمفكرة كما يفترض لرفع معاول الهدم لدق اسفين في وحدتنا الوطنية يشجعها في ذلك التراخي في تطبيق القوانين بصرامة. إننا ندعو الشعب الكويتي الكريم لإعادة استلهام روح ملحمة «القرين» الخالدة وحرب التحرير الوطنية والتي امتزجت فيها كل دماء الشهداء الأبرار من أجل سلامة الكويت وعزة اهلها، وفي الوقت الذي نفخر فيه برحابة الحريات وسفها العالي وفقا للمبادئ الدستورية والقوانين ذات الصلة ندعو الجميع لاحترام الآراء والمواقف المنبجاة والتخلي بروح الإعذار والتسامح دون التفريط في ثوابتنا التي تجرم بث الكراهية وازدراء المقدسات والمعتقدات.

حفظ الله الكويت وشعبها وسائر بلاد المسلمين.

أصدر تجمع الميثاق الوطني بياننا صحافيا امس جاء فيه ما يلي: في ثنانيا تاريخنا الوطني تطلع علينا بين حين وآخر بعض الترهات الطائفية التي منشؤها الأفسار المتعصب والمواقف المتطرفة، مما يشكل ثغرات طارئة تبرز منها قرون الشباطين المولعة بإشعال نيران الفتن سعيا لتدمير الحرح وقتل النسل، ولكن الثقافة الكويتية الأصيلة ظلت الحائل والمانع دون توسع واستقرار تلك الأفكار والمواقف الحزبية، كان ذلك في حرب الرقة 1783م وعركة الجهراء 1920م والاحتقان الداخلي 1938م وذيول حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق 1980-1988م، وكان سلاح الكويتيين في ذلك دائما الوحدة الوطنية والتي لطالما شيدت وبنيت اسوار الكويت ضد الغزاة المارقين.

وأضاف البيان: وما هي مرة أخرى تعود البنا طوارئ الفتن مستغلة الأوضاع الإقليمية المتفجرة من حولنا لتعمل على تسريب وتغلغل افكارها المريضة بيننا وإعادة حالة التشكيك بالولاء الوطني ضد بعض نسيجنا الوطني،